رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 3 / 3 / 2023
تاريخ قبول البحث 25 / 4 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

عوامل تطور التكنولوجيا في ادارة الصراع بين الولايات المتحدة والصين

Factors in the development of technology in managing the conflict between the United States and China

الباحثة نور ياسين خضير
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Noor Yaseen Khudhair
University of Baghdad /Collage of Political
Noor.Yassin2102m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د سعد عبيد علوان السعيدي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Saad Obaid Alsaeedi
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

احدث انهيار القطبية الثنائية تغيرات جذرية في مضمون ومصادر الصراعات الدولية , وذلك بفعل اختلال اليات الاستقرار وضبط الصراعات التي كانت قائمة اثناء الحرب الباردة وهو ما أدى الى تحول شامل لظاهرة الصراع في البيئة الدولية واتجاهها نحو اكتساب مضامين جديدة , فبعد تراجع العوامل العسكرية والايدولوجية التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد علاقات الامم , انتقل الاهتمام والتركيز الى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية , وانعكس هذا الاهتمام في العديد من الدراسات والنظريات وعلى راسها تلك المتعلقة بالصراع الدولي مع نهاية الحرب الباردة حدث تغير في طبيعة الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي ,اذ انفردت الولايات المتحدة بإدارة هذا النظام ,كما حصل تغير في طبيعة القضايا المطروحة , اذ ان تراجع مكانة الايدولوجية , كمصدر اساسي من مصادر الصراع الدولي.

الكلمات المفتاحية: "ادارة الصراع" ، "الولايات المتحدة" ، "الصين"

Abstract

The collapse of bipolarity caused radical changes in the content and sources of international conflicts, due to the imbalance of the mechanisms of stability and control of conflicts that existed during the Cold War, which led to a comprehensive transformation of the phenomenon of conflict in the international environment and its tendency towards acquiring new implications, after the decline of military and ideological factors that played a role Mainly in defining the relations of nations, the interest and focus moved to economic, technological and cultural factors, and this interest was reflected in many studies and theories, especially those related to the international conflict. With the end of the Cold War, a change occurred in the nature of the main actors in the international system, as the United States alone managed this The system, as well as a change in the nature of the issues raised, as the decline in the status of ideology, as a major source of international conflict.

Keywords: "conflict management", "United States", "China"

المقدمة

بسبب التطورات الهائلة التي يشهدها عالم اليوم من تكنولوجيا وتقنية عالية في مجال الاتصالات والكم الهائل من المعلومات, ادى هذا الى عدم قدرة أي دولة من ان تدير لوحدها شؤون العالم من دون مشاركة دولية في ظل المشاكل المتأزمة من انتشار اسلحة الدمار الشامل والاحتباس الحراري والهجرة غير الشرعية وحقوق الانسان ومحاربة الفقر والكوارث الطبيعية والمشاركة السياسية والديمقراطية , وفي

ظل عودة وصعود دول واحتلالها مكانة كبيرة في النظام الدولي وظهور منظمات وتكتلات دولية واقليمية التي اصبحت سمة من سمات النظام, وفي ظل التكامل والاندماج الاقتصادي وفتح الاسواق بوجود مؤسسات دولية ذات طابع رأسمالي كالبنك الدولي , وفي ظل التكنولوجيا وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة, فان جميع الدول تسعى الى الزيادة قوتها من اجل تحقيق توازنات اقليمية ودولية وهذا طبعا عائد الى امكانياتها المادية وغير المادية, بمعنى ان النظام الدولي قد يتجه نحو النظام المركب أي نظام ذو قطبين رئيسيين بكتلتين كبيرتين , بمعنى انه متعدد الاقطاب ولكن هذه الاقطاب الرئيسة والفاعلة تتشكل هي الاخرى داخل كتلتين رئيسيتين بقيادة الولايات المتحدة والصين , وان قوة هذه الكتل هي قوة اقتصادية وتكنولوجية بالدرجة الاولى ، أي ان الصين مرشحة لقيادة احدى الكتل اقتصاديا وتكنولوجيا وربما عسكريا لاحقا ، اما الولايات المتحدة فتمتلك التطور التكنولوجي والتقنية العالية في المجالات كافة.

مشكلة البحث : ينطلق البحث من مشكلة مركزية تتلخص في تساؤل و قوامها (هل شهد العالم تحولا اساسيا في العوامل المتعلقة بتحول طبيعة الصراع الدولي ؟ وما هو طبيعة ذلك التحول ؟

فرضية البحث : تتركز فرضية البحث بإجابة مباشرة واولية عن مشكلة البحث وكالاتي: شهد العالم لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة تحولا اساسيا في عوامل تحديد طبيعة الصراع الدولي تمثلت بتصاعد اهمية بعض العوامل كالعوامل الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجيا الحيوية.

منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص كونه يتعلق بدراسة جانب من جوانب التحولات المتعلقة بطبيعة الصراع الدولي, فضلا عن انه يوظف بعض الاساليب البحثية الاخرى كالأسلوب الوصفي والمقارن .

حدود البحث : للبحث حدود زمانية ومكانية تؤطره , اما الزمانية فهي تلك التي تبدأ منذ نهاية الحرب الباردة ولغاية الوقت الحاضر فضلا عن امتدادها المستقبلي اما المكانية فهي التي تجعل من العالم اجمع مكانا للبحث كونها تتعلق بعوامل الصراع الدولي بشكل عام.

المبحث الاول : التحولات على مستوى مؤسسات النظام الدولي بعد عام (2001)

المطلب الاول : تضخم اهمية المؤسسات الاقتصادية :

لما كانت بنية النظام الدولي تتحدد بتوزيع القدرات بين اطرافه , مما يسبغ اهمية خاصة على بعض الوحدات دون غيرها داخل هذا النظام, ولما كانت المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة قد ادت الى تراجع ملحوظ في الدور الذي تؤديه القوة العسكرية مقابل تزايد اهمية القوة الاقتصادية, فان الاقتصاد القوي اصبح هدفا تسعى اليه الدول واساسا تقوم عليه قوتها الراهنة واحد المعايير الاساسية لقوتها اللاحقة فضلا عن تمسك الدول الشديد, بممارسة التأثير في الساحة الدولية [1], من هنا جاءت اهمية المتغيرات

الاقتصادية في تحقيق دور مستقبلي للدول التي تمتلك المقومات الاقتصادية وبخاصة في ظل وضع دولي اتاح للقوة الاقتصادية ان تكون اساسا للتحرك بين الوحدات الدولية مقابل دور القوة العسكرية لذلك يمكن القول ان الاقتصاد الامريكي يعد اضخم اقتصاد في العالم بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد اخر فهو يتمتع بمزايا تنافسية خاصة مع نجاح الاقتصاد الصيني وتوسعه الهائل والسريع واتباعه اساليب جديدة ومغايرة للمفاهيم الاقتصادية السائدة في العالم [1], اذا اعتمد الاقتصاد الصيني الاسلوب السلمي للنمو الاقتصادي وفق الموارد والامكانيات المتوافرة للهيمنة على اسواق العالم بإنتاج سلعي استهلاكي غير قابل للمنافسة, اما الولايات المتحدة فقد استطاعت, ان تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي والتحكم فيه, وكذلك تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية التي باتت تؤثر فيها وفي سياستها وقرارتها بفعل الهيمنة الي تمارسها ودورها العالمي[2].

وانطلاقا من ادراكها لمكانتها في النظام الدولي , واهمية العامل الاقتصادي في تعزيز هذه المكانة فان الولايات المتحدة الامريكية اتجهت نحو وضع استراتيجية مالية , تهدف الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية بالشكل الذي يضمن مصالحها لذا فأنها انشات المؤسسات التي يرتكز عليها [3].النظام الدولي والتي كانت من افرازات نظام (برتون وودز)[*] , كصندوق النقد الدولي , والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الحرة , ولم تقف عند هذا الحد بل عملت على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات[4], واسهمت هذه المنظمات بخاصة المنظمة العالمية للتجارة في توجهات وسياسات وقرارات الدول وخاصة القرارات الاقتصادية وتعتمد الهيمنة الاقتصادية بشكل مباشر على رأس المال ومنظمات مثل شركات متعددة الجنسيات واتفاقية ألجات التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني : منظمة التجارة العالمية :

تأسست عقب اتفاقية مراكش في 1 يناير 1995م، خلفاً للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة وأمانتها. وتتمتع المنظمة بعضوية دولية ويرأسها مؤتمر وزاري لجميع الأعضاء. وفقاً لاتفاقية مراكش، يتمثل تفويض منظمة التجارة العالمية في ما يلي:

- توفير منتدى للمفاوضات.
- تسهيل تنفيذ وتشغيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- إدارة آليات تسوية المنازعات.
- الرقابة متعددة الأطراف للسياسات التجارية.
- والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق مزيد من الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

أنشأت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إطاراً مؤسسياً موحداً لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف التي كانت قد أُبرمت تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، وجولة أوروغواي. وجُمعت هذه الاتفاقية في اتفاقية مراكش التي تأسّست بموجبها منظمة التجارة العالمية وباتت ملزمة لجميع الموقّعين عليه[5], وتتمثل الانشطة الرئيسية المنظمة التجارة العالمية[6]:

1- التفاوض على تخفيض او ازالة العقبات امام التجارة تعريف الاستيراد وغيرها من الحواجز امام التجارة , والاتفاق على القواعد التي تحكم سلوك التجارة الدولية مثل , مكافحة الاغراق , والاعانات ومعايير المنتجات وما الى ذلك .

2- ادارة ومراقبة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية المتفق عليها بشان التجارة في السلع, والتجارة في الخدمات , وحقوق الملكية الفردية المتصلة بالتجارة .

3- مراقبة ومراجعة السياسات التجارية , وكذلك ضمان شفافية الاتفاقيات التجارية الاقليمية والثنائية.

4- تسوية النزاعات التجارية بين اعضاء المنظمة فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات وتطبيقها .

5- بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية في مسائل التجارة الدولية ,وتثقيف الجمهور حول المنظمة ومهمتها وانشطتها , ومساعدة الدول في عملية الانضمام لها.

6- اجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر البيانات التجارية لدعم الانشطة الرئيسية الاخرى لمنظمة التجارة العالمية .

وتقول منظمة التجارة العالمية ان المبادئ التأسيسية والارشادية لها هي [7]1 :

1-السعي وراء حدود مفتوحة"

2-وضمان مبدا الدولة الاكثر رعاية والمعاملة غير التمييزية من جانب الاعضاء وفيما بينهم , والالتزام بالشفافية في تسيير انشطتها

3-فتح الاسواق الوطنية امام التجارة الدولية مع وجود استثناءات لها ما يبررها او المرونة الكافية سوف يشجع التنمية المستدامة ويسهم فيها ويحسن رفاهية الناس , ويحد من الفقر ويعزز السلام والاستقرار وفي الوقت نفسه تشترط المنظمة ان يكون فتح السوق مصحوبا بسياسات محلية ودولية سليمة تسهم في النمو الاقتصادي والتنمية وفقا الاحتياجات وتطلعات كل عضو.

4-تعمل منظمة التجارة العالمية الان كمنتدى للحكومات , يتم التفاوض فيما بينهم على الاتفاقيات التجارية من خلاله

5-تعمل كمنصة لتسوية النزاعات التجارية بين الدول , بما يجعلها مكانا لحل المشاكل التجارية التي تواجهها الدول مع بعضها البعض , وقد توسعت عضوية منظمة التجارة العالمية الى 164عضوا, يمثلون اكثر من 98%من التجارة الدولية في عام 2015 وقد وصل عدد النزاعات التجارية التي الى استلمتها وسوتها المنظمة الى 500 نزاع بحلول ذلك التاريخ.

المطلب الثالث : المؤسسات المالية والنقدية

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي اثرت على النظام الاقتصادي العالمي والتي كان ابرزها تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض العملة مما ادى الى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي , ونتيجة لهذه الاوضاع قامت الولايات المتحدة الامريكية[8] , بحضور مجموعة من الدول الى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر (بريتن وودز) عام 1944, هدف من خلاله الى محاولة ايجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية ممادى الى اقتراحات كان اهمها الاقتراح الامريكي والبريطاني, وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر انشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران من اهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي[9].

المطلب الرابع : ماهية المؤسسات المالية الدولية

تعرف المؤسسات المالية الدولية بانها "مؤسسات تقوم بتحقيق اهداف الامم المتحدة من اجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الاسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول" , كما تعرف كذلك بانها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة المؤسسات النقدية والمالية من شانه ان يحقق الى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من ازالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية اداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد "[10] , وتعرف ايضا بانها " منظمات حكومية دائمة ذات ارادة ذاتية وشخصية مستقلة , تقوم بأنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق اهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول اليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة وتهدف هذه المؤسسات الى تمويل المشروعات الحكومية خاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الاموال وتامين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ".

أ. اهم المؤسسات المالية والنقدية :

اولا : صندوق النقد الدولي : هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية , انشئ بموجب معاهدة دولية الاشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية[11], وهو وكالة دولية متخصصة من وكالات منظمة الامم المتحدة , اصبح له وجود فعلي في عام 1945 ويعمل الصندوق على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي , وكما يتضح من الاسم الذي اطلق عليه وهو اسم " صندوق " أي

يمكن ان تستفيد الدول الاعضاء فيه من موارده المالية , لمعالجة ما قد تتعرض له من مشكلات في ميزان المدفوعات . وصندوق النقد الدولي وبحسب ما يقدم نفسه بموجب وثائقه يمثل " المنظمة العالمية الاساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي , ويضم الصندوق في عضويته 189 بلدا عضوا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك , ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي وهو نظام اسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان (مواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض وهو امر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة[12].

يعد صندوق النقد الدولي من اهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة التي انيطت لها مهمة الاشراف على ادارة النظام النقدي الدولي لتخفيف من اثار انظمة ميزان المدفوعات واسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية كما اصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الازمات ومنع وقوعها ومساعدة دول الاعضاء على اعتماد برامج تحت اشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها ويعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي[13] . ويقدم المشورة بشان السياسة الاقتصادية والمساعدة الفنية لمعاونة البلدان الاعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها , كذلك يقدم الصندوق قروضا للبلدان الاعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياستها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على تمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية وعلى قروض الصندوق قصيرة الاجل نسبيا وتمول في الاساس من مجموع المساهمات التي تدفعها البلدان الاعضاء في شكل اشتراكات للعضوية, ومعظم موظفي الصندوق من الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في السياسات المالية والاقتصادية الكلية[14] .

ثانيا: البنك الدولي: وهو المنظمة الاقتصادية الاولى التي تم انشاؤها بمقتضى اتفاقية(بريتون وودز) في عام 1944, وكان اسمه الرسمي حينذاك وهو " البنك الدولي للإنشاء والتعمير " وكان لهذا الاسم دلالة مهمة اذا ان الاختصاص الرئيسي للبنك لدى تأسيسه كان هو تنفيذ عملية اعادة اعمار ما خربته الحرب في قارة اوروبا , وبدا البنك عمله في الخامس والعشرين من يونيو عام 1947, بقيمة تبلغ 250 مليون دولار وتم توسيع عمليات البنك لا حقا لتشمل العالم ككل , كما تنوعت برامجه بعيدا عن الاقراض لمشاريع البنية الاساسية واعادة الاعمار الى معالجة قضايا تنموية عديدة , كقضايا الفقر , والامية , والرعاية الصحية , والتنمية البشرية حول العالم , والتركيز على الدول النامية[15], واتسع نطاق عمل البنك الدولي ليضم مجموعة من خمس مؤسسات انمائية مرتبطة وثيقا , واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته اعادة اعمار بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية , وبمرور الوقت تحول محور تركيز البنك الدولي من اعادة اعمار الى التنمية , مع التركيز على البنية التحتية , مثل السدود , وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق ومع انشاء مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 ,

اصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية , وجاء انشاء المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 ,بالمزيد من التركيز على البلدان الاشد فقرا , في اطار التحول المطرد في دور البنك نحو مكافحة الفقر[16], وهو ما اصبح الهدف الرئيسي للمجموعة وجاء اطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار, والوكالة الدولية لضمان الاستثمار, بعد ذلك بمثابة اثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية وقد شهدت السبعون سنة الماضية تغيرات هائلة في الاقتصاد العالمي فعملت مجموعة البنك الدولي على مساعدة اكثر من 100 من البلدان النامية من اجل التحول الى اقتصاد السوق , والتكيف مع التطورات الحادثة على مستوى الدولي مع حكومات البلدان , والقطاع الخاص , ومنضمات المجتمع المدني , وبنوك التنمية الاقليمية , والمراكز البحثية , وغيرها من المؤسسات الدولية , بشان قضايا تتراوح بين المناخ , والصراع والامن الغذائي[17], الى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة ,وتحول تركيز مجموعة البنك الدولي بمرور الزمن من اعادة الاعمار بمفهومها الضيق الى التنمية بمفهومها الشامل , كما ان تركيز البنك انصب خلال العقود الاخيرة على هدفين محوريين هما : انهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد , وتعزيز الرخاء المشترك, وانهاء الفقر المدقع , يرمي البنك الى تخفيض نسبة من يعيشون على اقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم الى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام 2030, ولتعزيز الرخاء المشترك يسعى البنك الى زيادة نمو مستوى الدخل الافقر 40 في المائة من سكان البلدان النامية [18] .

ثالثا: الشركات متعددة الجنسية : تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي، باعتبارها ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، حيث أنها تمثل اليوم . إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية و الغير الحكومية، وبالتالي باتت تعد بمثابة الحكومة الكونية (Gouvernement Global)التي تتحكم في موارد طبيعية دائمة وتسيطر مباشرة على اهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد الدولي وكون هذه الشركات تعد طرفا فعال في العلاقات الدولية رغم حداثتها يثور سؤال حول تعريف هذه الشركات، وما هي دوافع ضهورها ، وكيفية تشكيلها وماهي خصائصها التي جاءت بها أثار مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات جدال واسعا عمى الصعيد السياسي، والاقتصادي والقانوني، نظرا لما لهذا المفهوم من الية عمل تتشابك مع المؤشرات التي يتحدد وفقها نشاط هذه الشركات وقد لازم العديد من رجال الفقه القانوني والاقتصادي لدراسة أنشطة هذه الشركات، وذلك بغية التعريف بها، الى أن ما وضع من تعريفات لم تلم الالمام الكافي لنشاطها ما أدى إلى تجاذب الآراء وانتقادات الفقهاء , وبالإضافة إلى وجود هذه الشركات المتعددة الجنسية، توجد أنواع مشابهة لهذه الشركات[19].

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا : تعد الشركات المتعددة الجنسيات من اهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة الى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من اكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الاستيراد والاستثمارات والخدمات الاستشارية العلاقات التجارية ولهذا لعبت تلك الشركات دورا كبيرا في جميع الانشطة الاقتصادية بحكم امتلاكها لكافة الامكانيات المادية والبشرية وقد ازاد دور هذه الشركات في النظام الاقتصادي العالمي من خلال لعبها الدور البارز في الثورة العلمية والتكنولوجية اذ تقوم تلك الشركات بدور فاعل ومؤثر في احداث الثورة التكنولوجية خاصة وان العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف بالثورة العلمية(P18F P) في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات ولهذا السبب فان التحدي المطروح امام الدول النامية هو كيفية العمل على تنمية قدراتها وإمكانياتها الذاتية من اجل خلق اليات للتعامل مع تلك الشركات والامكانيات التي تمتلكها وان عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على 80%من عمليات النقل في العالم حاليا تتأثر بتوجيهات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم امتلاكها لرؤوس الاموال التي تقدر بعشرات التريليونات حيث اشارت احدى الدراسات التي شملت (500)[20].

المبحث الثاني : تحكم مؤسسات النظام الرقمي والتكنولوجي

تعاظم الحديث عن السياسات الرقمية وقضاياها بشكل واضح في الآونة الأخيرة وخصوص بعد أزمة فيروس كورونا، الذي فرض على العالم عملية تحول رقمي في قطاعات عديدة بشكل متسارع وثمة مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند طرح مسألة السياسات الرقمية، ينطلق الاعتبار الأول من حقيقة مفادها أنه لا مجال للفصل بين السياسات الواقعية والرقمية، فكلتاهما متكاملتان في الأهداف ومختلفتان من حيث المجال المكاني، حيث إن جغرافيا السياسات الرقمية تتحرك على صعيد الفضاء السيبراني، هذا ويتمثل الاعتبار الثاني في النظرة التكاملية للسياسات الرقمية، فهي سياسات تتحرك على مستويات متعددة ومجالات شتى، اجتماعية وثقافية وتقنية واقتصادية وسياسية وغيرها، وينطلق الاعتبار الثالث من حقيقة تنظر إلى السياسات الرقمية في إطار عالمي، فعلى الرغم من كونها ترتبط بسياقات الدولة القومية، فإنه ينبغي عدم إغفال البعد العالمي الذي تتحرك على صعيده. مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور النظام الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب دور كبير في دعم أداء القطاعات المختلفة من خلال مساهمتها في ً في زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل الكلفة والوقت اللازمين إنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات التنافسية من جانب آخر، ارتبط تنامى دور الاقتصاد الرقمي خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة مع بزوغ التقنيات المرتبطة

بالثورة الصناعية الرابعة من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة وانترنت الأشياء والحوسبة السحابية . رغم عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للاقتصاد الرقمي، إلا انه يمكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف المقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين بما في ذلك الحكومة[21].

بناء على ما سبق، برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي فرغم الصعوبات التي تعتري قياس الاقتصاد الرقمي ً الإجمالي في العديد من البلدان ، عالميا إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو 5.15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. العالمي كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الاخرى رقميا خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنةً بإجمالي صادرات الخدمات التقليدية، مما يعكس تزايد رقمنه الاقتصاد العالمي وأثره البالغ في رفع معدلات النمو في اقتصاديات البلدان المختلفة.

المطلب الاول : مفهوم وأهداف التحول الرقمي transformation Digital

يشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام. قد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنه (عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي) والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق الاستخدام التكنولوجيا الاستراتيجية الجديدة، وخاصة يتم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف مع المفاهيم الاستراتيجية الأعمال الرقمية واستراتيجية التحول الرقمي[22] . ومن ثم تكمن الفكرة الرئيسية في استراتيجية الأعمال الرقمية في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية . كما قدمت دراسة مفهوم التحول الرقمي على أنه عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات[23] .

المطلب الثاني : تجليات موجات التكنولوجيا

لقد ادت الثورة التكنولوجية الى اتساع الهوة بين دول العالم , فالدول التي تمتلك زمام التكنولوجيا الحديثة تكون متقدمة وقوية اكثر من غيرها , تاركة خلفها الاثر الكبير في الاتصالات والمعلومات ,

فالتقنيات التي ولدت في هذا القرن ولاسيما في الفترة (2011–2012) حققت قفزة لنشر النشاط الاحتجاج العالمي , فالأنترنيت ووسائل التواصل جعلت الثورات التي حدثت في العالم العربي لا تستند الى الكاريزما ولأتتبع منهجا او ديانة او ايديولوجية معينة ولايواجهها ثوار محترفون بل هي احتجاجات مثلت طفرة على نحو غير عادي من طريق التكنولوجيا الاتصالات الحديثة باستخدام واسع للشبكات التواصل الاجتماعي[24] .

1– **الفضاء الالكتروني :** اصبح الفضاء الالكتروني احد مجالات العلاقات الدولية وله تأثير كبير على تشكيل هذه العلاقات وتفاعلاتها , عبر ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة واصبح لها تأثير في محتويات السياق الدولي , وهو بمثابة المستودع الذي تجتمع فيه كل انظمة الحاسوب وتجري فيه كافة عمليات التواصل الالكتروني التي تحدث بصورة مستمرة داخل الفضاء الالكتروني حيث تجتمع فيه عناصر متعددة , فهذه المساحة تشمل مجموعة البيانات والمعلومات الخاصة بكل شبكة من شبكات الحاسوب , كما يحتوي هذا الفضاء كذلك على اجهزة الحاسوب والانظمة البرمجية المعقدة , بالإضافة الى المستخدمين[25]. اضافة الى ذلك هناك كلمة اخرى تشير الى الفضاء الالكتروني , وهي" العالم الافتراضي" والذي يشير الى التمثيل الرمزي والمجازي للمعلومات كما تنتقل فيه البيانات الالكترونية[26], ونظرا لارتباط المجتمعات العالمية فيما بينها بنظم معلومات تقنية عن طريق الاقمار الصناعية وشبكات الاتصال الدولية فقد زادت الخطورة الاجرامية للجماعات والمنظمات الارهابية وقامت بتوظيف طاقتها للاستفادة من تلك التقنية[27], ويشير الفضاء الالكتروني ايضا الى " مجموعة المعلومات المتوفرة الكترونيا ويتم تبادلها وتشكيلها في مجموعات بناء على استخدامها " ويعمل الفضاء الالكتروني تحت ظروف مادية تقليدية حيث يكون الفضاء الالكتروني يعمل وفق قوانين فيزيائية مختلفة عن قوانين الفضاء الخارجي الفضاء الخارجي , ويتعامل الفضاء الالكتروني مع المعلومات والتي تتوقف فائدتها اما من خلال تفاعلها مع غيرها من المعلومات او انتاج معلومات جديدة او معلومات متوارثة تتفاعل داخل هذا الفضاء وخارجه , والفضاء الالكتروني اكبر من الانترنيت لأنه يتضمن ايضا قدرات مثل توجيه الطاقة التي توجد في الموجات الكهرو مغناطيسية , ويعد الفضاء الالكتروني مكونا منشأ أي تم بناؤه من خلال الشبكات واجهزة الكمبيوتر وهو منتشر في اماكن متعددة في نفس الوقت ويعد الفضاء الالكتروني مجالا عاما وسوقا مفتوحة , ويدل على وجود شبكة من التواصل والعلاقات بين من يستخدمونه ويتفاعلون معه مع انتقال كافة مجالات الحياة من اعلام , وصحة , وتعليم وحكومة , واقتصاد وسياسة , الى جانب ذلك اصبح الفضاء الالكتروني وسيطة ووسيلة في نفس الوقت لشن هجوم وتنفيذ الاعمال العدائية بين الخصوم كغيره من مجالات الجو او الفضاء ليصبح وسيطا جديدا للصراع

2–الانترنيت : هو نظام اتصال عالمي لنقل البيانات عبر انواع مختلفة من الوسائط , ويمكن وصفه بانه شبكة عالمية تربط شبكات مختلفة من الوسائط , ويمكن وصفه بانه شبكة عالمية تربط شبكات مختلفة

سواء كانت شبكات خاصة او عامة , تجارية او اكاديمية , بواسطة تقنيات لاسلكية او الياف ضوئية[28] , لكن الفضاء الالكتروني اوسع من الانترنيت فعلى الرغم من ان الفضاء الالكتروني ينبني على الانترنيت كأساس له فانه يمثل تجربة اكثر ثراء بمعنى ان الانترنيت جزء من الفضاء الالكتروني الواسع , الذي يتحرك ويقوم بوظائفه ضمن هذا الحيز (الفضاء الالكتروني), ويعد الانترنيت مصدر للمعلومات ووسيلة للاتصال خاصة في الاعمال التجارية ومصدر لتلقي العلم[29], زخر تاريخ الانترنت بالكثير من الحقائق والمعلومات المدهشة التي غيرت شكل الحياة البشرية بشكل كامل، ومن أشهر وأبرز الحقائق والمعلومات عن شبكة الانترنت العالمية والمهمة فقد بلغ عدد المواقع الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الانترنت أكثر من 47 مليار موقع في عام 2017. هنالك أكثر من 3 مليار ونصف مستخدم للانترنت حول العالم ولا يزال هذا الرقم في ازدياد دائم في عام 2017 فقط، تم إرسال ما يقارب الـ 269 بليون إيميل حول العالم بلغ عدد مستخدمي موقع اليوتيوب الشهير أكثر من مليار مستخدم، ويقدر عدد المشاهدات على الموقع بأكثر من 6 مليارات ساعة من مقاطع الفيديو. بلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك أكثر من مليار و 860 مليون مستخدم حول العالم في عام 2017. أكثر من 90 مليار عملية تحميل للتطبيقات والبرامج في عام 2019.

المطلب الثالث : السيبرانية والامن السيبراني

وهي تعني الإلكترونية، وقد أُصطلح على أن تُطلق كلمة "سيبراني" على كل ما يتعلق بالشبكات الإلكترونية الحاسوبية، وشبكة الإنترنت، ومثلًا عندما نقول الفضاء السيبراني، فهذا يعني الفضاء الإلكتروني (Cyberspace)، فهذا يعني كل ما يتعلق من قريب أو بعيد بشبكات الحاسوب، والإنترنت، والتطبيقات المختلفة (كالوتسآب، والفيس بوك، وغيرها من مئات التطبيقات)، وكل الخدمات التي تقوم بتنفيذها كتحويل الأموال عبر النت، والشراء أون لاين، وغيرها من آلاف الخدمات في جميع مجالات الحياة على مستوى العالم[30]. اما الامن السيبراني يعرف بأنّه عملية حماية الأنظمة، والشبكات، وأجهزة الكمبيوتر، وما تحتويه من برامج من جميع أنواع الهجمات الرقمية والإلكترونية، ومنع الوصول إلى البيانات، وبدأ الأمن السيبراني من خلال شبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة (ARPANET) في عام1972م وكلك يحمي الأمن السيبراني جميع المعلومات والبيانات الحساسة من السرقة، بما في ذلك المعلومات الشخصية، والمعلومات الحكومية، والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية، والمعلومات الصحية المحمية (PHI) ومعلومات التعريف الشخصية (PII) ويُساعد الأمن السيبراني على صد هجمات السرقة باستخدام برامج الدفاع الإلكترونية، ومنع احتمالية استخدام المعلومات بشكل غير مصرح به وإحداث الضرر، ومنع حدوث محاولات ابتزاز تُضر بالفرد، كما يُحافظ على كيان المجتمع بحماية معلوماته الخاصة بالخدمات المالية، والمستشفيات، ومؤسسات الرعاية الصحية الأخرى ومحطات الطاقة وغيرها.

المبحث الثالث : تراجع النزعة الدولية في مجال توظيف عناصر القوة الصلبة في ادارة الصراع لصالح العناصر الذكية

إن النظام السياسي الدولي الحالي والقائم بهذه الهرمية يرتكز بالأساس على عناصر القوة التي تمتلكها الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام سواء من الدول او من الفواعل الدولية من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغيرها ، ومقدار ما تملكه هذه الفواعل الدولية من القوة هو الذي يتحكم بموقعها وترتيبها داخل الهرم السياسي الدولي ، والقوة ببساطة ما تمتلكه الدولة من عوامل مادية أو معنوية مع وجود امكانية لتوظيف هذه العوامل لتحقيق اهداف الدولة العليا ، وبهذا المعنى يتم الجمع فيها بين الاستراتيجية والقوة ، فلا فائدة من امتلاك عوامل القوة في دولة ما دون وجود تخطيط منظم وقدرة على ادارة هذه الموارد لتحقيق الاستفادة القصوى منه التغيير السريع الذي يشهده العالم[31]، لم تعد هنالك مفاهيم ثابتة في السياسة الدولية فما يعد عنصر للقوة في القرون السابقة لم يعد يملك الأهمية ذاتها في عالم اليوم ، فالتقدم الحاصل في الأدوات والكفاءة والقدرة العالية للإدارة هذه الموارد والتي قد تحقق نتائج اكبر بتكلفة اقل مما كانت عليه في السابق ، كما لا يمكن تجاهل بأن العالم يتجه إلى وجود حقيقة اساسية متعددة تمتلك مفادها أن هناك اطرافا هو الذي كان من عوامل القوة والتأثير الكبير في النظام السياسي الدولي ، ومن ابسط الأمثلة على هذه التغييرات إن العامل العسكري سابقا يتحكم بمكانة الدولة على الساحة السياسية الدولية ، اي ان العالم كان يخضع لسطوة السلاح الذي تمتلكه الدولة القوى والأكثر تسليحا ، اما العالم في العصر الحديث بات عالما تتعقد وتتشابك فيه العلاقات الدولية ويتحكم به العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى ف دول الاقتصادات القوية هي الدول التي تمتلك عناصر السيطرة على العالم ، وتتمكن من الوصول السلس الى اغلب دول العالم[32], والتحكم بسياساتها وبصناع قرارها السياسي دون استخدام السلاح وتحقيق مصالحها الحيوية دون التورط بحروب قد تستنزف قواها وتعيق تقدمها من خلال اللجوء لما يسمى بالسياسة الناعمة ، كل ذلك ونحن لا ننكر أهمية القوة العسكرية او بمصطلح حديث القوة الصلبة ومن المنطلقات السابقة ، يلاحظ بان هنالك تفاوت كبير في ما تمتلكه الدول من عناصر القوة ، بيد ان هنالك حقيقة واضحة تتمثل في ان الدول التي ستمتلك القدرة على التأثير بالنظام السياسي الدولي وتسخيره لتحقيق مصالحها العليا هي تلك الدول التي تمتلك القدرة على توظيف القوتين الصلبة والناعمة في سياساتها الخارجية وهذا هو الاتجاه الغالب في النظام السياسي الدولي في المرحلة الراهنة ، أي ان هنالك العديد من الدول التي تمتلك القدرة على توظيف عوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة كالمساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد البيانات، والتأثير في الرأي العام العالمي ، واستخدام الحروب النفسية وغيرها من الأدوات ، مع استخدامات محدودة للقوة العسكرية ، كون القوة العسكرية مرتبطة بعوامل الردع ، والتوازن الاستراتيجي النووي بين القوى النووية الكبرى وقد اقترنت السياسة الدولية منذ القدم بقوانين أساسية تعكس طبيعتها

الموضوعية، القوة أبرز هذه القوانين ، فكما إن الصراع بمضمونه يعني تناقض مشاريع الدول ومصالحها الحيوية، فإن القوة أداة أساسية لحسم هذا الصراع ولصالح أحد أطرافه وفي الحقيقة أن القوة في هذا المجال، تعبير شامل لا يقتصر على مجرد القوة العسكرية، بل ينصرف إلى كافة العناصر المادية والمعنوية والبشرية ، التي تعمل بتفاعلها معا في الذي إلى تحديد مركز القوة الذي تتمتع به الدول المعنية، والمبرر الفلس تنطلق منه هذه النظرية هو إنها تفترض إن القوة ومن ثم الجنوح إلى التسلط أحد أهم الأمور الغريزية الكامنة في شخصية إنسانية والبد أن تبرز بصورة أو بأخرى في أشكال السلوك الإنساني ، وبتشبيه الدول بالإنسان تنطبق عليها القاعدة ذاتها وفي هذا السياق يقصد بالقوة في التفكر الاستراتيجي، فاعلية الدولة ووزنها في الساحة الدولية، والناتج عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في العمل على فرض اردتها على الدول الأخرى ، والتأثير في ارادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية الخاصة[33].

الخاتمة :

يتلخص مجمل الصراع على القوة في القرن الحادي والعشرين , حول المعرفة وكيفية الوصول والحصول عليها , ولا يخفى علينا بان اليات هذا الصراع قد تغيرت تماما , فبعد ان كانت محصورة بالقوة العسكرية القسرية العنيفة والتي ترمي الى الاحتلال والسيطرة, فاليوم تحول مسرح وميدان التنافس الى عقول البشر وما يحتويه من المعلومات ومعارف لكن هذا بالتأكيد لا يلغي اهمية ودور العنف والموارد الاولية والمال كوسائل اخرى لتحقيق غايات الصراع , وقد اسند العالم (الفن توفلر) في تحليله لعوامل القوة الرئيسية والتي لخصها بالعنف (القوة العسكرية) والثروة (القوة الاقتصادية) والمعرفة (المعنى الواسع للقوة التكنولوجية) اذا عد ان العالم يشهد تحولا في القوتين العسكرية والاقتصادية الى نسق جديد يعتمد على قوة عامل المعرفة والمعلوماتية التي سوف تسهم بشكل فاعل ومؤثر في بناء مقومات الدولة مستقبلا.

الهوامش

([1]) يامن خالد يسوف , واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية , الهيئة العامة السورية للكتاب ,دمشق, 2010, ص208

([2]) سليم كاطع علي ، انعام عبد الرضا ،العلاقات الامريكية _الصينية الواقع وآفاق المستقبل ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد(٤٣_٤٤)سنة ٢٠١٦.

([3]) احمد عبد الجبار عبد الله , الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل ,مصدر سبق ذكره , ص173.

(*)تفاقية بريتون وودز (Bretton Woods): الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة.

وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية, على الرابط الالكتروني :

https://ar.wikipedia.org/wiki

([4]) بول سالم , الولايات المتحدة والعولمة , معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , سنة 1998,ص162.

([5]) سليم كاطع علي , مصدر سبق ذكره , ص165.

([6]) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ,اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , دار المنهل للنشر , عمان , 2010 , ص ص229 _230.

([7]) علي صلاح , الشعبوية الاقتصادية "مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية مصدر سبق ذكره ,ص155.

([8]) عبد المطلب عبد الحميد , النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث عام 2011,مجموعة النيل العربية , القاهرة 2003, ص83.

([9]) ايمان حملاوي , دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990_2012) , رسالة ماجستير , منشورة , 2014, ص1.

([10]) ايمان حملاوي , دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990_2012) , رسالة ماجستير , مصدر سبق ذكره , ص3.

([11]) وسام نعمت ابراهيم السعدي , صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية في ظل احكام النظام الدولي المالي, المركز العربي للنشر والتوزيع , بيروت , 2020, ص18.

([12]) مصعب قاسم العزاوي , الدور الوظيفي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي , حوار اجراه فريق الاكاديمية , 2022, ص1.

([13]) وسام نعمت ابراهيم السعدي , صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية في ظل احكام النظام الدولي المالي , مصدر سبق ذكره ,ص ص52_53.

([14]) علي صالح , الشعبوية الاقتصادية مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية , مصدر سبق ذكره , ص148.

([15]) علي صالح , الشعبوية الاقتصادية مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية , مصدر سبق ذكره , ص144.

([16]) وسام ملاك , الظواهر النقدية على المستوى الدولي , دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر , لبنان , 2001, ص401.

([17]) وسام ملاك , الظواهر النقدية على المستوى الدولي , مصدر سبق ذكره , ص404.

([18]) محمد الطاهر قادر السائحي , البشير جعيد عبد المؤمن , مختارات من الاقتصاد الدولي في ظل تحديات اخطبوط العولمة , مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر , 2016, ص311.

([19]) محمد الطاهر قادر السائحي و البشير جعيد عبد المؤمن , مختارات من الاقتصاد الدولي في ظل تحديات اخطبوط العولمة , مصدر سبق ذكره , ص282-283.

(20) احمد عباس عبد الله , احمد محمد جاسم , دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي , رسالة ماجستير , منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الانبار , 2012, ص64.

(21) محمود، عبير فارو ق، "دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس, 2009, ص47.

(22) سناء محمد عبد الغني , انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر, مجلة كلية السياسة والاقتصاد , المجلد الخامس عشر , ط14 , المعهد العالي للدراسات المتطورة , 2022, ص55.

(23) اخلاص باقر هاشم , الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة .2017, ص33.

(24) محمد منذر جلال و سرى غضبان غيدان , تكنولوجيا الحروب السيبرانية واستراتيجيات المواجهة الدولية , مصدر سبق ذكره , ص74.

(25) محمد جسام على الله ,التنافس المعلوماتي بين الولايات المتحدة والصين (دراسة في الامن السبراني), عمان ,مصدر سبق ذكره ,2022, ص46.

(26) صلاح عبد الحميد , الاعلام والفضاء الالكتروني , اطلس للنشر والانتاج الاعلامي, الجيزة ,2015, ص ص9-1.

(27)منري ركاب، ثورة المدونات الإلكترونية تجتاح الجزائر، جريدة إعلام تك، العدد،٢٦ من ٨ إلى١٥فبراير،٢٠٠٧ ص50.

(28) لورنس لسيج , الكود المنظم للفضاء الالكتروني , ترجمة محمد سعد طنطاوي , مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2014 , ص31.

(29) محمد جسام على الله ,التنافس المعلوماتي بين الولايات المتحدة والصين (دراسة في الامن السبراني) , عمان ,مصدر سبق ذكره ,2022, ص46.

(30) رشا الصوالحة , اهمية الامن السيبراني , مقالة , موقع على الانترنيت ,2021. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

(31) جان بيريه , الذكاء والقيم المعنوية في الحرب, ترجمة اكرم ديري وهيثم الايوبي , ط3, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1995, ص13.

(32) سيف نصرت , مقتربات القوة الذكية كآلية من اليات التغير الدولي (الولايات المتحدة انموذجا) , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2014, ص65.

(33) محمد معوض , الحرب عن بعد :دراسة في التكنولوجيا الحربية , دار الجنائن المعلقة , طرابلس 2009. ص17-20.